حتمية الشراكة المجتمعية في مواجهة الاغتراب المؤسسي بمنظمات المجتمع المدني

إعداد

أ.د/ محمد عبد السميع عثمان

أستاذ بقسم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع، كلية التربية،

جامعة الأزهر بالقاهرة

حتمية الشراكة المجتمعية في مواجهة الاغتراب المؤسسي بمنظمات المجتمع المدني

محمد عبد السميع عثمان.

قسم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع، كلية التربية، جامعة الأزهر.

البريد الإلكتروني: profmohamedabdelsamia@gmail.com

ملخص البحث

يتناول البحث مشكلة هامة متعلقة بوضعية منظمات المجتمع المدني في ظل المتغيرات الحالية، وقد أشارت هذه الوضعية من خلال بعض البحوث العلمية والدراسات السابقة علي هذا البحث بمعاناة هذه المنظمات بما يسمي بالاغتراب المؤسسي ولا ريب أن هذه المشكلة اذا تفاقمت لدي هذه المنظمات التي ينبغي أن تكون الساعد الايمن للجهود الرسمية من أجل الوصول إلي معدلات لائقة بعملية التنمية، فانها ستؤدي إلى تداعيات خطيرة تتناول كل الأنساق الكائنه بالمجتمع، وما يشتمل عليه المجتمع من مؤسسات ووحدات كبري ووسطي وصغري. غير أن هذا الوضع الذي تناولته البحوث العلمية بشأن عملية المعاناه من الاغتراب المؤسسي لا يمكن تجاوزه الا من خلال شراكة مجتمعية حقيقية تتخذ كل الوسائل العلمية لتحقيق هذه الشراكة، ولعل من أهمها نموذج التشبيك، ونظرية التنظيم الشبكي وذلك لتحقيق الترابط والتعاون الكامل بين هذه التنظيمات وغيرها من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في الدولة، ومن ثم فقد أصبح مفهوم الشراكة يمثل حتمية واجبه لا يمكن التهاون بشأنها في ظل الاوضاع الحالية التي تمر بها الدولة. ويجب الأشارة من خلال هذا الملخص أن هذا التناول البحثي لم ينل حظة بالدراسة والتحليل الأمر الذي يدعوا إلي مزيد من البحوث والدرسات في هذا الشأن لكي يمكن تدعيم قضية الشراكة لتحقيق متطلبات التنمية.

الكلمات المفتاحية: الشراكة المجتمعية، الاغتراب المؤسسي، منظمات المجتمع المدني، متطلبات التنمية.

The Inevitability of Community Partnership in Facing Institutional Alienation in Civil Society Organizations

Mohamed Abdel Samie Othman

Department of Social Work and Community Development, Faculty of Education, Al-Azhar University.

Email: profmohamedabdelsamia@gmail.com

ABSTRACT"

The current research tackles an important problem related to the status-quo of civil society organizations in light of the current changes that were referred to in previous research and studies indicating that these organizations suffer from institutional alienation. If this problem deteriorated at these organizations, which play an essential role in the development process, it would result in serious consequences influencing all systems in the society. This problem would also affect all the society organizations. As well as its major, middle and minor units. This state of suffering from institutional alienation could not be overcome except through actual community partnership which makes use of all scientific methods to be accomplished. Some of the most important methods include the networking model and the network organization theory that could be utilized to optimize interdependence and cooperation among these organizations and other formal and informal institutions in the state. Therefore, the concept of partnership should inevitably be activated taking into consideration the current status of the state. In this abstract, it should be highlighted that the tackled research approach is understudied, which motivates more research and studies in this area so as to enhance the issue of partnership and accomplish the requirements of development.

Keywords: Community Partnership, Institutional Alienation, Civil Society Organizations, Development Requirements.

مقدمة:

تعد ظاهرة الاغتراب من أهم الظوهر السلبية فى العالم الحديث المعاصر، وقد تناولتها العديد من البحوث والدراسات من زوايا مختلفة للمعالجة، ومن ثم فقد تبلورت هذه الظاهرة على مدي سنوات عديدة، واتخذت أبعاداً ومظاهر تختلف فى شدتها بين الماضي وبين واقعها فى المجتمع المعاصر.

ولم تقتصر دراسة مشكلة الاغتراب على مجتمع بعينه فى هذا العصر بل امتدت على امتداد رقعة العالم بما يحتوى من مجتمعات تتفاوت فيما بينها من حيث الخصائص الثقافية والاجتماعية، كما أن هذه المشكلة تناولت كل الانساق الكائنة بالمجتمع وما يشتمل عليه هذا المجتمع من وحدات كبري ووسطي وصغري، وكذلك المؤسسات والجماعات والأفراد، ولم يترك هذا المدخل البحثي لمشكلة الاغتراب نسقاً واحداً من الانساق المجتمعية لم يتم تناوله بالدراسة والتحليل من جانب هذا المدخل البحثي الدراسات الاجتماعية.

غير أن هذا التناول البحثي لم ينل حظه فيما يختص بدراسة ظاهرة الاغتراب المؤسسى وحالات العزلة والانفصام أحيانا التى تقابلها المؤسسات المجتمعية، والذى يعد ترابطها وتكاملها الدعامة الاساسية لمفهوم الديموقراطية فى المجتمعات الحديثة المعاصرة.

ومن جهة أخري أن الترابط المؤسسي يمثل السبيل الأساسي لاتاحة فرصة التفاعل المهني داخل المؤسسة، وكذلك التفاعل المهني الذي يفضى الى تدعيم علاقة المؤسسة بالمؤسسات الأخرى الفاعلة فى المجتمع لتحقيق التكامل بينها، وإدراك الأهداف التى أنشئت من أجلها هذه المؤسسات لتحقيق التنمية الحقيقية .

إن حالة الاغتراب التى تعانيها المؤسسات يمكن تفسيرها من خلال أوضاع الانعزالية التي قد يصل الى مستويات الانفصام أحيانا والذى يعد عائقا أمام إتمام عمليات التكامل والترابط بين المؤسسات في المجتمع المدني.

ومن ثم فإنه يتحتم أن يكون تنفيذ الشراكة دوراً أساسياً لطريقة تنظيم المجتمع فى الخدمة الاجتماعية، وأن تمثل دوراً محوريا فى عملية الحد من ظاهرة الاغتراب المؤسسي لبلوغ غاية التفاعل المهني داخل المؤسسة وخارجها أي علاقاتها بالمؤسسات الأخري فى المجتمع.

كما تحتم الخصائص المنهجية للبحث من خلال طريقة تنظيم المجتمع أن يكون لهذه الطريقة دوراً محسوسا لدى المنظم الاجتماعي فى هذا الشأن خاصة إزاء التغيرات المعاصرة والمتسارعة فى المجتمع والتى تتطلب أن يكون لهذه الطريقة دوراً فاعلا فى تحقيق التماسك المؤسسى والحد مما يشير إليه هذا البحث من ظاهرة الاغتراب المؤسسي، والذى يمثل عائقا أساسياً من عوائق التنمية فضلاً عن أن الحد من ظاهرة الاغتراب المؤسسي يمثل غاية للوصول الى التفاعل المهني الذي يساعد الى بلوغ غايات التنمية واهدافها .

وإن كانت ظاهرة الاغتراب تمثل مشكلة إنسانية عامة، وازمة للانسان المعاصر وإن اختلفت أسبابه ونتائجه من مجتمع لآخر إلآ أن خطورتها تكمن فى أن حالة الانعزالية تفضى إلى السلبية المسببة للفوضى، واعادة عجلة الزمان إلى الوراء وبخاصة لدي مؤسسات المجتمع المدني التى تهدف إلى تعزيز الجهود غير الرسمية فى إقامة العدالة الاجتماعية وتحقيق معدلات تنموية عالية المستوى.

كم أن هذه المؤسسات تهدف إلى تحقيق أعلى درجات التكافل الاجتماعي ومبدأ تكافؤ الفرص، وكذلك تحقيق مبادئ الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر احتياجاً.

ومن ثم فإن ذلك يتطلب استمرار مواجهة أى تشويه قد يلحق بهذه المؤسسات أوقصور فى أدائها الوظيفي ويتطلب ذلك استمرار المراجعة البحثية للتاكد من استمراريتها لوظائفها دون عوائق وهذه هى مسئولية البحوث العلمية التخصصية ليتناول كل متخصص أحد النقاط التى يعالجها من زاوية تخصصه الدقيق، ومن هذه المنطلق كان لابد لطريقة تنظيم المجتمع ان تجد سبيلاً للبحث العلمي الدقيق الذى يهدف الى تحقيق أعلى معدل كفاءة للتنظيمات الاجتماعية العاملة فى المجتمع سواء كانت تنظيمات رسمية أو مدنية .

بنية التحليل لمبررات المشكلة البحثية :

ثمة عدد من المبررات العلمية التى قادت إلى المشكلة البحثية الحالية، والتى ساهمت فى تكوين ظاهرة الاغتراب المؤسسي بمنظمات المجتمع المدنى وسيقتصر حدود البحث على المؤسسات غير الرسمية بالمجتمع المدنى والخاصة بمنظمات المجتمع المدني والعمل الخيري غير الهادف للربح والمشكلات التى واجهت هذه المنظمات وحدت من انطلاقها وسعيها الى تحقيق الأهداف الانسانية المجتمعية العليا بل وادت بها إلى حالة من العزلة عن بعضها البعض كما أصابتها بالجمود والتوقف ولعل هذه الاشكاليات تاريخية وتراكمية، غير أن أحداً لم يفكر جديا فى طرحها بحثيا ويمكن إجمال هذه الاشكاليات فى العوامل والمظاهر التالية :

أولا: الاغتراب الناشئ عن التشوهات الهيكلية المرتبطة بتنظيمات تشريعية وقانونية :

تمثلت التشوهات الهيكلية فى أن بعض منظمات المجتمع المدنى حينما تعرضت لبعض القيود القانونية والتشريعية فى ظل القانون المصرى رقم 32لسنة 1964، والذى من خلاله تم تأسيس الجمعيات الأهلية وبموجب هذا القانون تم تقييد هيكلها التنظيمي، وإزاء ذلك تحايلت بعض منظمات المجتمع المدني التى كانت تهدف إلى تقديم أعمال خيرية خدمية لمجتمعاتها المحلية، فأطلقت على بنائها التنظيمي تسميات ومصطلحات مختلفة هرباً من القيود التى فرضها القانون المذكور، ووضعت لنفسها صيغا ومسميات مثل الشركات المدنية غير الربحية، وكان ذلك يهدف إلى تجاوز القيود القانونية التى فرضها القانون السابق الاشارة إليه.

غير أن هذا التحايل والتجاوز كان سببا فى خلق تشوهات هيكلية فى البناء التنظيمى لتلك المؤسسات واحدث تأثيرا سلبيا فى أدائها الوظيفى، وفرض حالة من الانعزالية فى علاقاتها بالمؤسسات الأخري حيث أدي ذلك إلى تأثيرات سلبية على هياكل وأساليب إدارة هذه المؤسسات مما دفع إلى انفصام العلاقة العضوية بين المؤسسات، حيث انعدمت العلاقة التى تفرض الشفافية والمساءلة بين المؤسسات وبعضها البعض، واقتصرت فى تكوين هيئاتها على الجوانب الاستشارية من حيث الشكل، الأمر الذى حدا بالبحث الحالى إلى وصف هذه الكيانات بأنها تعاني من الاغتراب المؤسسي الذى يحد من التفاعل المهني داخل المؤسسة .

ثانياً : الاغتراب الناشئ عن عدم استقلالية البناء التنظيمي للمؤسسات بسبب مشكلات التمويل :

تعاني منظمات المجتمع المدني من اشكالية الاستقلال المؤسسي، وذلك بسبب اشكاليات التمويل، تلك الاشكاليات تمثل سببا جوهريا فى الحد من مظاهر الاستقلال الاداري والمؤسسي والذي يؤدي بها الى حالة من الاغتراب الذي يتخذ اشكالا مختلفة بحسب واقع كل مؤسسة واهدافها .

ومن ثم فإن صعوبات التمويل تعد إحدي الاشكاليات الجوهرية التى تعاني منها المنظمات غير الحكومية فى البلدان العربية، اتساقا مع مستوى تطور المجتمع، والظروف السياسية والاجتماعية السائدة، وضعف الموارد المتاحة، ورؤية الحكومات لمنظمات المجتمع المدني [1]

وتشمل مصادر التمويل المتاحة للمنظمات غير الحكومية بصفة عامة ثلاث مصادر :

المصدرالأول : ما توفره الحكومات من تمويل للمنظمات التى تدعم برامجها مثل تلك العاملة فى مجال التنمية أوالصحة أو خدمات الصحة الانجابية وتنظيم الأسرة او تلك المصنفة كجمعيات نفع عام، إلا أن تلك المنظمات تعاني من ضعف الاعتمادات المخصصة، وعدم مراعاة تطور تكلفة الخدمات التى تقدمها مثل هذه المنظمات .

أما المصدر الثاني للتمويل : فهو ما يرد من دعم المجتمع للمنظمات غير الحكومية والمفترض أن يكون هذا الدعم هو المصدر الأساسى للتمويل، حيث يعبر عن مساندته لتلبية الاحتياجات الاجتماعية التى تقدمها هذه المنظمات . لكن الواقع أن هذا المصدر يواجه عدة عوائق أهمها : ان التشريعات القائمة لا تشجع مثل هذا التوجه على النحو القائم فى الدول المتقدمة .

ويبقي المصدر الثالث للتمويل وهو التمويل الأجنبي المثير للجدل، وتخضعه معظم الدول العربية لشروط صارمة، والذى يقضي بضرورة الحصول على تصريح منه لتلقى التبرعات ووضع هذا القيد القانوني للمنظمات غير الحكومية وخاصة العاملة فى مجال حقوق الانسان فى دائرة مغلقة وزاد من اعتمادها على التمويل الأجنبي بدون تصريح فلجات السلطات إلى محاولة التأثير على الجهات الأجنبية المانحة، كما شنت حملات قوية على المنظمات التى تحصل على مثل هذا التمويل، واحالت بعضها الى المساءلة القانوينة.

ويتضح مما سبق أن القدرة على استقلالية هذه المنظمات تكاد تكون منعدمة فى ظل الاشكاليات المرتبطة بعمليات التمويل لكى تقوم هذه المنظمات كمؤسسات مستقلة بواجباتها التنظيمية التى أنشئت من اجلها ولاريب فى ان الحد من استقلالية هذه المنظمات يمثل شكلاً من أشكال الاغتراب المؤسسي الذى يحد فى ذات الوقت من عمليات التفاعل المهني داخل كل مؤسسة، والذى يؤدي إلى ضعف مخرجاتها .

(1)Fowler, Alan , Civil Society Research Funding from a Global perspective : A Global perspective :A case for Redressing Bias ,Asymmetry , and Bifurcation , international Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations :13(3),September 2002,pp.287-300.

ثالثاً: الاغتراب الناشئ عن نقص المعلومات والشفافية وتقنيات العمل :

تعد قضية المعلومات محوراً هاماً عمل منظمات المجتمع المدني، ومناط قدرتها وكفاءتها، فبمقدار قدرتها على النفاذ الى مصادر المعلومات وكفاءتها فى تدقيقها وتوثيقها، تكون قدرتها على التحليل والتقدير وبالتالى قدرتها على التدخل الفعال.

وتكمن المشكلة فى احتكار المعلومات على المستوى القومي، وتتمثل فى أن المعلومات عن جوانب مهمة فى الواقع الاجتماعي، والتى تتحمل ميزانية الدولة أعباء ضخمة فى سبيل جمعها، لا ينتهى امرها على النحو الذى يفترض أن ينتهي إليه، فالمفروض أن ما لايمس الأمن القومي من معلومات يجب أن ينشر ويتاح لمختلف مستويات اتخاذ القرار، او على الأقل تتاح الإفادة منه لمن يعدون مستفيدين او مستهلكين شرعيين، وفي مقدمتهم منظمات المجتمع المدني.

ولكن الذى يحدث فى حالات غير قليلة هو ان يقتصر تداول تلك المعلومات على مؤسسات واجهزة بالذات ويحظر على من سواها الاستفادة منها، بل وحتى الوصول إليها، ولا يستبعد أن يجري توظيف بعض المعلومات على نحو قد ينطوي على الاضرار بالمصالح المشروعة لقطاعات من المواطنين والمؤسسات التى تمثلهم او تخدم مصالحهم والمتمثلة فى منظمات المجتمع المدني [(1)] .

وعلاوة على هذه الصعوبات النمطية تزداد الصعوبة فى تدقيق المعلومات فى معظم البلدان التى تضفي طابعا صارما على تداول المعلومات الرسمية .

ويترتب على نقص المعلومات وانعدام القدرة على تداولها نقص الشفافية بل وانعدامها فى كثير من الأحيان مما يشكل بعدا من ابعاد الاغتراب بالنسبة للمؤسسة فى علاقاتها بالمؤسسات الأخري فى المجتمع، ولا يمكن التهوين بشأن هذا البعد من أبعاد الاغتراب لأنه يؤثر تأثيرا مباشرا على تقنيات العمل والأداء المهني .

ويقتضي وجود الشفافية ان يتم نشر المعلومات وتفاصيل البرامج فى الوقت المناسب فضلاعن معلومات حول قيم ورسالة المؤسسة، والموظفين والسياسات والميزانيات، ومعايير تخصيص الموارد ومراحل التنفيذ والنفقات الفعلية، إلى جانب المعايير المستهدفة ومعلومات تقييم الاحتياجات ، ومواقع البرامج، وقوائم واستحقاقات فئات المستفيدين، وبدون نشر تلك المعلومات المشار إليها تصبح المؤسسة فى حالة عزلة تامة عن شبكة العلاقات المجتمعية وكذلك عن المؤسسات ذات الصلة، بل ويمكن وصف حالة المؤسسة بانها تعيش اللامبالاة واللامعني، تلك المظاهر التى تمثل أبعادا مختلفة لظاهرة الاغتراب المؤسسي.

رابعاً: الاغتراب الناشئ عن نقص الابداع والاكتفاء بالنقل والتقليد والمحاكاة :

لاشك أن كل مجتمع محلي يتمتع بخصائص واحتياجات قد تميزه عن مجتمع محلي آخر، ومن ثم فقد تختلف متطلبات هذا المجتمع عن الآخر، ويترتب على ذلك أن تكون المؤسسة الموجودة بهذا المجتمع المحلي مرتبطة ارتباطا مباشرا بحاجات مجتمعها المحلي ومواكبة

(1)Transparency international : preventing corruption in Humanitarian Operations , Feb2010,p41.

لتطلعاته وتجتهد فى ابتكار الوسائل والطرق التى يمكن ان تحقق طموحات هذا المجتمع المحلي الذى تنبثق منه هذه المؤسسة او تلك المنظمة وتكافح فى سبيل الابداع لتلبية متطلبات هذا الوسط الاجتماعي الذى تعمل من أجله.

غير أن هذا التميز لكل مؤسسة يكاد يكون مفقوداً، لأن السائدة في جميع المؤسسات يكاد يمثل نمطا واحداً قائم على التقليد والنقل، حيث تتباري المؤسسات على اختلاف توجهاتها فى توحيد السياسات التى تنظم اعمالها بغض النظرعن تفاوت المتطلبات الفعلية لكل مجتمع كل على حدة ومراعاة خصائصه وحاجاته المتنوعة .

ولعل الغاية من توحيد ما يسمى بالسياسات هو الخوف من المساءلة اذا اختلف سياسة مؤسسة عن المؤسسات الأخرى بغض النظر عن مفاهيم المركزية واللامركزية بالنسبة لمتخذى القرار .

ويترتب على المحاكاة وتقليد المؤسسات بعضها البعض أن تكون المؤسسة فى حالة عزلة عن حاجات مجتمعها المحلي، بل ويمكن وصف هذه العلاقة بين المؤسسة ومجتمعها المحلي بالعلاقة الانفصامية فى كثير من الأحيان، وذلك من حيث نمط الخدمات التى تقدمها للمجتمع المحلي ومدي ملائمتها للحاجات الفعلية لهذا المجتمع .

ويترتب على نقص الابداع المؤسسي ان تعيش المؤسسة بعداً آخر من أبعاد الاغتراب المتمثل فى الانفصام عن الحاجات الفعلية للمجتمع الذي انشئت من أجله هذه المؤسسة، وذلك تحت إطار وحدة السياسات الذي لا يتجاوز النقل والتقليد.

المنطلقات النظرية للبحث :

تتحقق المساندة الوظيفية لمشكلة هذا البحث من خلال عدد من النظريات يمكن ايجازها فيما يلي :

أولاً: نظرية المنظمات .

ثانياً : نظرية التحديث الوظيفية .

ثالثاً: الاغتراب فى النظرية الاجتماعية .

أولاً: نظرية المنظمات :

تعتمد طريقة تنظيم المجتمع فى تحقيق الهدف الاستراتيجي لها فى المساهمة فى إحداث تغيير اجتماعي مقصود على ممارستها المهنية من خلال منظمات مؤسسات متنوعة يتم عن طريقها ترجمة هذا الهدف من واقع أومساهمة فعلية فى تنمية المجتمع وتطويره ([1]) .

وتدور فكرة هذه النظرية حول اعتبار أن المنظمات تمثل وحدات اجتماعية يتم بناؤها بشكل مقصود لتحقيق أهداف محددة ومعنية يعجز الجهد الفردي عن تحقيقها ولتحقيق تلك الأهداف يتم إنشاء بناء محدد يتم قواعده ولوائحه رسميا، وتتسم هذه القواعد بمبادئ تقسيم العمل بين اعضائه وتوزيع القوة والسلطة بينهم بطريقة تضمن التحكم فى

[1] رشاد أحمد عبد اللطيف : تنمية المنظمات الاجتماعية مدخل مهني لطريقة تنظيم المجتمع , دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر , الاسكندرية ,2010 ,ص 342.

الأنشطة التى تتم من خلالها كما أنه يقوم بفحص ومراجعة ما تقوم به المنظمة من أعمال بصفة رسمية مستمرة([2]).

وتتضمن هذه القواعد واللوائح بناء علاقات رسمية مع المنظمات الأخرى والمؤسسات ذات الصلة بالنشاط الذي تمارسه المنظمة، وتستند هذه النظرية أيضا على أن للمنظمات دوراً أساسياً لمساعدة المجتمع المحلي فى تحقيقه لهدافه مع المؤسسات الأخري بالمجتمع لمواجهة احتياجات المجتمع المحلي والعمل على حل مشكلاته ([3]).

وتري هذه النظرية أن ثمة عمليتين رئيسيتين بين المنظمات هما :

1- عملية التنسيق: والتنسيق كعملية بين المنظمات تتضمن الاتي :

أ- ايجاد تعاون رسمي بين مجموعة من منظمات الرعاية الاجتماعية .

ب- يتضمن ذلك التعاون تبادل المنظمة عمليات التنسيق بينها وبين المنظمات الأخري .

ج- تعمل المنظمة من خلال التعاون مع المنظمات الأخري على تحقيق أهداف مشتركة فى نطاق برنامج عمل متفق عليه .

عملية الاتصال : وتعني عملية أن يكون هناك ثمة تواصل بين المنظمة والمنظمات الأخري العاملة فى المجتمع، وتعني أيضا أن عملية الاتصال تحدد درجة الاتفاق على نطاق ولاية المنظمة ودرجة وعي المنظمة على الاستجابة للفرص والتحديات فى علاقاتها بالمؤسسات الأخري الموجودة بالمجتمع .

ومن ثم فان مفاد النظرية أن العلاقة بين المنظمات الاجتماعية وبعضها البعض تمثل رابطة تربط بينهم ، وتؤسس على وجود ثمة تفاعل بدرجة ما بين المنظمات وبعضها البعض ، وترجع أهمية وجود علاقات بين المنظمات إلى وجودها فى مجتمع تؤثر وتتأثر .

والعلاقة بين المنظمات فى ضوء هذه النظرية تحظي باهتمام فى الوقت الحالي، ولعل ذلك يتطلب أنه لا يمكن أن توجد أية منظمة تؤدى وظائفها كنسق مغلق مستقل، لأن المنظمات يجب أن تعتمد على بعضها البعض من خلال التبادل والتفاعل(1).

ثانياً : نظرية التحديث الوظيفية :

تري هذه النظرية أن ظاهرة الانفصام بين المنظمات الاجتماعية فى الدول النامية يمثل مرحلة انتقالية يمكن تجاوزها يتجاوز هذه المرحلة الانتقالية، فالمظاهر السلبية لظاهرة الاغتراب

---

[2] رشاد أحمد عبد اللطيف: تنظيم المجتمع وقضايا التعولم,دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ,الاسكندرية,2007, ص 283.

[3] ----------, نماذج ومهارات طريقة تنظيم المجتمع فى الخدمة الاجتماعية ,مدخل متكامل ,الاسكندرية, المكتب الجامعي الحديث , 1999, ص ص 143, 144.

(1) نبيل محمد صادق وآخرون: تنظيم المجتمع نظريات ومهارات وممارسات , القاهرة, كلية الخدمة الاجتماعية , جامعة حلوان , 2001, ص ص 5, 6.

بين المؤسسات عادة ما يتم تشخيصها على أنها تعبر عن حالة مرضية مؤقته تنتهى بانتهاء أزمة المرحلة الانتقالية التى تمر بها المجتمعات .

ويشير هذا الاتجاه إلى أن المجتمعات الصناعية المتقدمة فى أوربا الغربية وأمريكا الشمالية قد مرت بحالة المجتمع الذى تعاني مؤسساته من حالات الانفصام الآن فى دول العالم الثالث، ومن المحتمل أن تحذو دول العالم الثالث حذو هذه المجتمعات التى مرت بهذه المرحلة من الدول الصناعية ؛ إلا أن هذا الاتجاه يهتم بكل ما هو داخلي ومحلي و أمام كل ما هو خارجي وعالمي .

ويركز على ما هو عارض وطارئ أمام كل ما هو نظامى وهيكلى [1]، فضلا عن الاهتمام بالبناء الثقافي والاجتماعي والتعليمى، الذى يؤكد على الاتجاه الوظيفي التكاملي وأساليب التحديث، هو الذي سيساعد على تجاوز كل ما هو مرضي ومعوق، وسرعة تجاوز المراحل الانتقالية للدول التى تمر بمراحل انتقالية بسبب بعض التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بهذه المراحل الانتقالية .

ومن ثم فان هذه النظرية تؤكد على إمكان تجاوز المعاناة التى تعاني منها بعض المجتمعات فى مراحلها الانتقالية، والذي يعد الاغتراب المؤسسي من أبرز مظاهرها، وذلك بشرط أن يكون المجتمع جاداً فى الاهتمام بتطوير بنائه الثقافي والاجتماعي وتعزيز الاتجاه الوظيفي التكاملي، ولعل هذا هو ما يهدف اليه هذا البحث من خلال معالجة المشكلة البحثية الحالية .

الاغتراب في النظرية الاجتماعية :

يري البعض أنه عندما يتغير المجتمع أو يتحول إلى جانب ما وذلك كما حدث عندما تحول المجتمع إلى الرأسمالية فان هذا التحول أو التغيير يحتمل أن يؤدي إلى اضطراب الطبائع الاجتماعية للناس، وكذلك المؤسسات التى تنظم أدائهم ولا يصلح التكوين القويم للطبائع مناسبا للمجتمع الجديد مما يزيد الشعور لدي الانسان بالاغتراب واليأس، وأثناء هذه الفترات الانتقالية يصبح الفرد ضحية لجميع أنواع المزاعم والادعاءات التى تهيئ له ملاذا من الشعور بالوحدة[1].

أن الاغترب يحدث عندما يحدث للإنسان حالة من عدم التوازن مع نفسه أو بينه وبين المجتمع، ويرتبط الاغتراب بأساليب التنشئة الاجتماعية ففي ظل التنشئة الاجتماعية يكتسب الفرد العديد من المفاهيم، والقيم، والاتجاهات، والأدوار التى تؤثر فى أحكامه الخلقية وفى اكتسابه لوجهة الضبط، فالأفراد ذوي وجهة الضبط الداخلية يعتقدون أنهم أسياد على أدوارهم، بينما الأفراد ذوى وجهة الضبط الخارجية يعتقدون أنهم مخلوقات تتحكم فيها قوي خارجية لا يستطيعون التأثير فيها، بذلك تؤدي إلى بناء شخصية اغترابية ضعيفة وغير متكاملة، وقد ينعكس ذلك على المؤسسات التى يعملون بها[2] .

أن اتساع دائرة المجتمعات قد أذابت بعض المجتمعات المحلية الصغيرة، كما تطورت أساليب وإشباع حاجات الانسان وزادت رفاهيته مما أدي إلى التحول الرأسمالي، وأدي إلى تقسيم البشر طبقات، وبمرور الوقت اتسعت الفجوة بين هذه الطبقات الاجتماعية، مما أدي إلى تقهقر

---

[1] حنان سالم : ثقافة الفساد فى مصر , دراسة مقارنة للدول النامية , القاهرة , دار المحروسة ,2003م.

[2]- Denise ,T.c : the concept of alienation some critical notice in , Alienation concept , term and meanings , N,Y,seminor, press ,1973.p144.

[1]- Seeman : On the Meaning of Alienation ,American sociological review , vol24 , n2 , dec ,1959 , p 788.

العلاقات الاجتماعية، والتفاعل الاجتماعي سعيا وراء المادة فضعفت روح الأخوة، والقرابة والجيرة ... وغيرها مما أدي بالانسان لبقع فريسة للاغتراب[1].

ولعل هذا الاغتراب بسماته ومظاهره ينعكس بصورة ما على مؤسسات المجتمع المدني مما يساعد على وجود حالة من الانفصام بين هذه المؤسسات تؤثر على الخصائص الوظيفية التى قامت من أجلها هذه المنظمات.

الجهود السابقة المرتبطة بموضوع البحث:

لقد واجه هذا البحث ثمة صعوبة فى الحصول على بحوث ودراسات مباشرة خاصة بموضوع البحث، حيث لم يتناول أحد فى حدود علم الباحث ظاهرة الاغتراب على الصعيد المؤسسي والتنظيمات الاجتماعية، غير أن ثمة دراسات تناولت موضوع الشراكة بين المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية باعتبارها من أكبر المعوقات التى تواجه العمل المؤسسي، وانعدام الشراكة يعني انفصام العلاقة الوجوبية بين المؤسسات، التى يجب أن تعمل فى منظومة تكاملية كيما تؤدي دورها المتوقع لتلبية حاجات المجتمع، ونعرض لبعض هذه الدراسات والبحوث كما يلي:

1- دراسة (نرمين ابراهيم حلمى 2008)[1]:

بعنوان "التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع لتفعيل الشراكة بين الجمعيات الأهلية والمدارس للمساهمة فى تحقيق جودة التعليم" وقد انطلق هذا البحث من خلال مشكلته التى أكد فيها أن الشراكة بين الجمعيات الأهلية كمؤسسات للمجتمع المدني والمدارس غائية وتحتاج إلى تفعيل حتى تحقق المدارس كمؤسسات تعليمية أهدافها، وسعت الدراسة لتحديد اسهامات طريقة تنظيم المجتمع فى تفعيل الشراكة المجتمعية بين المدارس كمؤسسات تعليمية والجمعيات الأهلية كمنظمات للمجتمع المدني بما يحقق أهداف جودة التعليم، ورأت الدراسة أن موضوع تدعيم الشراكة يتطلب آليات جديدة خاصة بتعزيز الاتصال وأساليبه المختلفة بين المدارس كمؤسسات تعليمية وبين الجمعيات الأهلية كممنظمات للمجتمع المدني.

2- دراسة (محمد صادق ابراهيم 2010)[2]

بعنوان: الشراكة بين التنظيمات النقابية وأثرها فى تحقيق تكامل خدمات الرعاية الاجتماعية، وقد انطلقت هذه الدراسة من خلال مشكلة بحثية تري أن التنسيق والشراكة بين التنظيمات النقابية تعاني من حالة بين الانفصام وانعكس ذلك على انعدام التكامل الخاص بخدمات الرعاية الاجتماعية التى تقدمها هذه التنظيمات النقابية، ومن ثم فقد هدفت مشكلة الدراسة إلى محاولة تفعيل هذه الشراكة واستبعاد الانفصام بين

---

[2] -Colman , JBroe n.w :Abnormal peychology and modern life , new York , scett fore sman ,co,1972,p155.

[1] نرمين ابراهيم حلمي: التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع لتفعيل الشراكة بين الجمعيات الأهلية والمدارس للمساهمة فى تحقيق جودة التعليم ,رسالة دكتوراه, غير منشورة, كلية الخدمة الاجتماعية , جامعة حلوان, 2008.

[2] محمد أحمد صادق : الشراكة بين التنظيمات النقابية وأثرها فى تحقيق تكامل خدمات الرعاية الاجتماعية , رسالة دكتوراه غير منشورة, قسم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع, كلية التربية, جامعة الأزهر , القاهرة, 2010.

هذه التنظيمات النقابية كيما تقوم بواجباتها الوظيفية نحو تحقيق التكامل أساليب الرعاية الاجتماعية التى تهدف إليها هذه التنظيمات، واقترح البحث ضرورة وجود دور لطريقة تنظيم المجتمع لاعادة تفعيل الشراكة بين التنظيمات النقابية التى تتمكن من تحقيق دورها فى بناء خدمات رعاية اجتماعية متكاملة .

3- دراسة (سحر فتحي مبروك 2009)[1]

تقييم جهود الشراكة بين الجهات الحكومية والمجتمع المدني فى مساندة الأسر الفقيرة لمواجهة أزمة الخبز، تحددت مشكلة الدراسة بناء على أن جهود الشراكة بين الجهات الحكومية والمجتمع المدني لا تصل إلى المستوي الذى يساعد على تحقيق مساندة الأسر الفقيرة فى مواجهة أزمة الخبز وقت اجراء البحث، مما يدل على تدني مستوي هذه الجهود أو انعدامها بدليل استمرار الأزمة لدى هذه الأسر والخاصة بهذه المشكلة، وكان سعي البحث إلى تقييم هذه الجهود ناشئ عن الشعور بالحالة السلبية للشراكة التى يجب أن تكون فعالة فى مواجهة مثل هذه المشكلات، ورأت الدراسة أن تفعيل جهود الشراكة يمكن أن يتحقق من خلال توظيف امكانيات المجتمع المدني، تعظيم الاستفادة من موارد وامكانيات كافة القطاعات الأمر الذي يساعد على تحقيق جهود تتم بالشراكة الايجابية وتعمل على التفاعل المؤسسي الذي يؤدي إلى تقديم العديد من المشروعات والخدمات لاشباع احتياجات الأفراد ومواجهة مشكلاتهم من خلال التماسك المؤسسي الذي يؤدي بدوره إلي تنمية حقيقية للمجتمع.

4- دراسة (وفاء يسري ابراهيم ...)[1]

بعنوان " اسهامات الجمعيات الأهلية فى مواجهة الازمات والمشكلات الغذائية لتحقيق الأمن الغذائي"، وتنحصر المشكلة البحثية لهذا البحث فى أن تفاقم المشكلات المرتبطة بالأمن الغذائي يتطلب مساهمة فعالة من خلال الجمعيات الأهلية كمؤسسات فى المجتمع المدني، وهذه المساهمة بدروها تتطلب علاقة شراكة ايجابية بينها وبين المؤسسات الأخري ذات الاهتمام بهذه المشكلة نعني مشكلة الأمن الغذائي وما يرتبط بها من مشكلات، غير أن المشكلة البحثية الخاصة بهذه الدراسة تري أن من أسباب تفاقم الأزمات المرتبطة بالمشكلات الغذائية يرجع أساسا لعدم الاسهام والتعاون الايجابي بين هذه الجمعيات الأهلية والمؤسسات الأخري بالمجتمع المدني، وذلك ناشئ عن انفصام العلاقات بين هذه المؤسسات ويترتب على ذلك تعقد الأزمات وعدم القدرة على مواجهتها، ومن ثم فقد رأى أن يحدد دوراً ايجابيا لهذه الجمعيات الأهلية كيما تكون أكثر اسهاما فى مواجهة المشكلات التى طرحتها الدراسة والخاصة بالأمن الغذائي .

5- دراسة نيفين محمد توفيق[2] :

بعنوان" احتياجات جمعيات حماية المستهلك لبناء قدراتها المؤسسية" وانطلقت المشكلة البحثية لهذه الدراسة من خلال التعرف على واقع أوضاع جمعيات حماية المستهلك فى

---

[1] سحر فتحي مبروك: تقييم جهود الشراكة بين الجهات الحكومية والمجتمع المدني فى مساندة الأسر الفقيرة لمواجهة أزمة الخبز, بحث منشور فى مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية, العدد السابع والعشرين, كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان, 2009.

[1] وفاء يسري ابراهيم: اسهامات الجمعيات الأهلية فى مواجهة الازمات والمشكلات الغذائية لتحقيق الأمن الغذائي, بحث منشور فى مجلة دراسات الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية, كلية الخدمة جامعة حلوان,

[2] نيفين محمد توفيق: احتياجات جمعيات حماية المستهلك لبناء قدراتها المؤسسية, مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية, كلية الخدمة الاجتماعية, جامعة حلوان, العدد السادس والعشرون, 2009.

مصر، وكشفت هذه المشكلة البحثية عن أن الهياكل التنظيمية لجمعيات حماية المستهلك تحتاج إلى اعادة النظر فى بناء قدراتها المؤسسية لكى تقوم بدورها الوظيفية فى حماية المستهلك فى مصر، ومن أجل إعادة بناء قدرات هذه الجمعيات فانه تظهر ثمة احتياجات تنظيمية، وأول هذه الاحتياجات هو اتخاذ نماذج التشبيك والتمكين كوسائل أساسية لربط هذه الجمعيات بالمؤسسات الأخري العاملة فى المجتمع فى ذات المجال، وأن هذه الجمعيات بأوضاعها الحالية تعاني انفصام العلاقة بينها وبين المؤسسات الأخري فى المجتمع سواء مؤسسات المجتمع المدني أو المؤسسات الرسمية مثل: وزارة التموين ... وغيرها ، وإن أول المطالب التى تؤدي إلى بناء القدرات المؤسسية لهذه الجمعيات هو تمكينها وظيفيا من أداء دورها من خلال ايجاد ثمة تعاون بينها وبين المؤسسات الأخري فى المجتمع ذات الصلة.

6- دراسة (عبير على العناني ...)[1]

بعنوان " المعوقات التى تواجه الجمعيات الأهلية فى تحقيق الشراكة المجتمعية فى مجال التعليم، ركزت المشكلة البحثية لهذه الدراسة على أن الشراكة المجتمعية مع المؤسسات المتمثلة فى الجمعيات الأهلية غير متحققة فى المجال التعليمي، حيث تأتي أيضا ظاهرة انفصام مؤسسي بين هذه الجمعيات الأهلية والمؤسسات التعليمية ؛ لذا حاولت الدراسة أن تسعي إلى كشف مدي وعمق هذا الانفصام الذى يحول دون الشراكة المجتمعية، وأيا كانت الأساليب والأسباب التى تجسد انعدام الشراكة ؛ إلا أن هذا لا ينفي حالة العزلة بين المؤسسات ، ولذلك تسعي مثل هذه البحوث إلى معالجة حالة العزلة والانفصام، التى تمثلت فى مظاهر عدم تحقيق الشراكة، ومن الجدير بالذكر أن معظم هذه الدراسات أقرت بظاهرة فقدان التنسيق بين المؤسسات، والتى تمثل أكبر مظهر العزلة، الذى يعد بعداً من أبعاد الاغتراب المؤسسي.

7-دراسة (محمد على إبراهيم 2011)[1]

بعنوان" الشراكة بين المدارس ومنظمات المجتمع المدني فى مواجهة ظاهرة العنف المدرسي" ألقت المشكلة البحثية لهذه الدراسة الضوء على ظاهرة العنف المدرسي ومدى تفاقمها فى الوقت الحالي، ورمزت المشكلة البحثية إلى أن ظاهرة العنف المدرسي ما كان يمكن أن تتفاقم لو كان ثمة شراكة حقيقية بين المؤسسات التعليمية (المدارس) ومنظمات المجتمع المدني، غير أن فقدان هذه الشراكة، هو الذى ساعد على تجسيد هذه الظاهرة فى المدارس بل وانتشارها داخل المجتمع، ولعل هذه المشكلة البحثية أيضا تعبر عن صورة من صور العزلة بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية (المدارس)، وأكدت هذه الدراسة على "أن الشراكة المجتمعية لها دور أساسي فى تبادل الأفكار والخبرات بين المدارس ومنظمات المجتمع المدني، وان الشراكة المجتمعية تحقق التكامل بين الموارد والامكانيات المادية والبشرية، والتي تكشف البحوث العلمية عن فقدانها فى عالم الواقع .

---

[1] عبير على العناني : المعوقات التى تواجه الجمعيات الأهلية فى تحقيق الشراكة المجتمعية فى مجال التعليم , بحث منشور فى مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية كلية الخدمة الاجتماعية ,جامعة حلوان , العدد التاسع والعشرون , ج3, 2010.

[1] محمد على ابراهيم: الشراكة بين المدارس ومنظمات المجتمع المدني فى مواجهة ظاهرة العنف المدرسي , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الخدمة الاجتماعية , جامعة حلوان ,2011.

8- **دراسة تتناول** [1] :" دور مؤسسات المجتمع المدني فى مواجهة العنف ضد النوع .... والانجاب ": وتري هذه الدارسة أن البحث فى قطاع المؤسسات المجتمع المدني مازال ضعيفا وقاصراً ولا يواجه المعوقات المؤثرة التى تحول دون تفعيل دور المنظمات الخيرية، وقد لخصها هذا البحث فى عديد من العوامل أهمها القصور الناتج عن عدم اتباع المنهج العلمي، وقد يرجع ذلك إلى قصور الامكانيات فضلاً عن هيمنة الايدلوجية الغربية على التوجه التنظيري المعاصر واقعة اياه فى مسار تاريخي مرسوم لا يجب الحيد عنه .

ولعل ما سبق يمثل عاملاً جوهرياً مؤثرا فى معاناة هذه المؤسسات من العزلة بين متطلبات المجتمعات المحلية، التى تنبعث منها وبين هيمنة الايدلوجية الغربية على التوجه التنظيمي المعاصر لهذه المؤسسات، ومن ثم فإن هذا يشكل بعداً من أبعاد الاغتراب المؤسسي لهذه المنظمات الخيرية الغير هادفة للربح .

9- **دراسة تتناول** [2]" تمويل البحث الخاص بالمجتمع المدني من منظور كوني عالمي لاصلاح النزاعات (الانحيازات، وعدم التناسق، والتفرع)، ويرى هذا البحث أن الضعف فى البحث الخاص بمنظمات المجتمع المدني، يرجع إلى القصور فى الامكانيات والتسهيلات اللازمة للبحث فى هذا المجال، وعدم توافر التمويل اللازم لامكانيات البحث العلمي لهذه المنظمات، وكذلك اختلاف الرؤي بين الشرق والغرب، وحالة الانشقاق التى يمكن ملاحظتها فى الأصول والمداخل والرؤي المؤسسية، والتى تميز أجندة التنمية فى الغرب فيما يتعلق بمؤسسات المجتمع المدني على المستويات المحلية والعالمية ، وقد أدت مجموع هذه العوامل إلى عدم وجود بحوث متماسكة تستطيع تشخيص المشكلات المؤسسية لمنظمات المجتمع المدني ، ومن ثم يعد هذا المجال بناء قاعدة بحثية رصينة عن حالات العزلة والاغتراب التى تعانيها هذه المنظمات، وذلك بسبب ضعف البحوث الخاصة فى هذا الشأن والتى ارتبطت بالأسباب التى سبق طرحها .

10- **دراسة** [1] " موضوع العلاقة بين الاعمال الخيرية من الصدقات الى الابداع لدي المؤسسات الخيرية فى القرن الواحد والعشرين " حاولت هذه الدراسة أن تكشف عن العوامل، التى تقف عائقاً أمام الابداع لدي المؤسسات الخيرية بالرغم من انها تتجه إلى الاعمال الغير هادفة للربح، وذلك من الأعمال الخيرية للصدقات والهبات...وغيرها من الأعمال الخيرية، ويرى العديد من المنظرين وفقاً لهذا الاتجاه أن حالة الجمود الفكري الذى يشوب العمل بالمنظمات الخيرية يعد من العوامل التى تعوق العمل فى المجال الخيري في الوقت الذي حدثت فيه تغيرات جذرية فى المناخ السياسي الاجتماعي فى المجتمع المعاصر، ويشير هؤلاء المنظرون إلى أن التحولات التى جرت فى نظام الثروة، وما صاحبها من زيادة الاعتمادية على اقتصاد السوق، والنمو

2- Joachim Jutte M. Agenda setting , the UN ,and NGOS: Gender violence and reproductive rights , Georgetown University press ,2007, Reviewed by: Busby ,J.,Review of international Organizations: 2(4).2007,pp.399-401.

2- Fowler ,Alan , civil society Research Funding from a Global perspective : A case for redressing Bias , Asymmetry , and Bifurcation , international Journal of Voluntary and nonprofit Organizations: 13 (3), September 2002, pp.287- 300 .[5]

1- Anheier , Helmut K. and leat ,Diana , From charity to creativity :philanthropic foundations in the 21st century , near stroud UK ,2002 ,Reviewed by , Uluorta , Hasmet , in international Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations : 14(3) ,September 2003, pp.359- 362. [6]

الرأسمالي غير المسبوق، وتفاقم التعددية الثقافية وتعاظم النزعات الفردية حتي فى الدول الديموقراطية المتقدمة.

ومن ثم فان جميع هذه العوامل المجتمعية ساعدت على تحقيق عزلة مؤسسية واغتراب تنظيمي لهذه المؤسسات الخيرية وكان هذا فى ذاته ممثلا لاعاقة أعمالها الخيرية، ولذلك فان البحوث الاجتماعية وبخاصة فى مجال تنظيم المجتمع يجب أن تقدم علي دراسة هذه العوامل وأن تقوم بتحليلها وتفنيدها لجميع المؤسسات الخيرية... وغيرها أيا كان مشكلها وطبيعة عملها وتوجهها، حتى تستطيع أن تعدل أدائها التنظيمى وتحقق التفاعل المهني المطلوب لتحقيق هذه الطموحات التنظيمية .

11- **دراسة تتناول** [1] تصميم نظم تكنولوجيا المعلومات للمؤسسات غير الحكومية قضايا واتجاهات: تذهب هذه الدراسة إلى أن نظم تكنولوجيا المعلومات لدي المؤسسات غير الحكومية لا تزال بعيدة عن العمل التنظيمى بهذه المؤسسات " وترى هذه الدراسة أن الهيئة التنظيمية والمستوي المهني للعاملين بتلك المنظمات لا تتمتع عادة بهيكل تنظيمي واضح ومستقر، أو معرفة تنظيمية وإدارية سليمة مما ينجم عنه التخبط، وعدم الدقة فى صناعة القرار، فتتميز هذه المنظمات والجمعيات الخيرية الصغيرة بعدم القدرة على تنظيم العمل الميداني أو التنسيق فيما بين المنظمات الصغيرة على المستويات المحلية، كما أن المنظمات والجمعيات الصغيرة لا تضع أي شروط أو مؤهلات لمن يود الالتحاق بها، وترتب على ذلك أن العاملين من المتطوعين بها لا يملكون أيه مهارات محددة يمكن الافادة منها .

ومن ثم فان هذه الدراسة أن تري انعدام التصميمات التكنولوجية للمعلومات بالمؤسسات غير الحكومية، وكذلك تشوه البنية التنظيمية والمستوي المهني للعاملين أدي إلى التخبط وعدم الدقة فى صناعة القرار مما يشير إلى أن العمل المؤسسي يتميز بدرجة من درجات الاغتراب الذى يحول دون أدائها الوظيفي لما تهدف إليه هذه المؤسسات .

12- **دراسة تتناول** [1] " البناء المؤسسي فى المنظمات الخيرية، الواقع وآفاق التطوير" ترى هذه الدراسة أن هناك مشكلات تتعلق بالبنية التنظيمية على مستوى البناء المؤسسي للمنظمات الخيرية مثل : ضعف البناء المؤسسي بشكل عام وسيطرة بعض الأفراد على الأنشطة والتمويل، وضعف التوافق فى الهياكل الادارية وأهداف المنظمة، والمقررات غير الملائمة لنشاط المنظمة، وعدم وجود فروع للمنظمة فى المناطق الريفية والنائية، وعدم وضوح المهام والصلاحيات الادارية لأفراد المنظمة، والمركزية الشديدة، وضعف أساليب التفويض .

كما أن هناك مشكلات فى القيادة والادارة منها ضعف أهلية أكثر مجالس إدارة المنظمات، وضعف البرامج التدريبية لقيادات المنظمة، والتدخلات الخارجية فى قرارات وأعمال المنظمة، تسيسعمل بعض المنظمات الخيرية وانحرافها عن مسارها الحقيقى، وكذلك ضعف

1- Saeed ,Saqib ,et .al., Designing it systems for NGOS: Issues and Directions , in LyTRAS ,M.D., et al .(Eds) : Wsks 2008 ,ccis 19 , springer – Veriag Berlin Heidelberg , 2008 ,p.562.

[1] محمد ناجي بن عطية : البناء المؤسسي فى المنظمات الخيرية , الواقع وآفاق التطوير دراسة ميدانية , اليمن , 2006.

الرقابة والتقويم المستمر لأعمال المنظمة، وضعف المعايير الرقابية المرتبطة برسالة وأهداف المنظمة، وضعف البرامج المتخصصة والمتنوعة، والقصور فى معلومات البحوث الفنية المتعلقة بانشطة المنظمة، وضعف التقنية ، وعدم الاستعانة بالوسائل الاكترونية الحديثة فى برامج وأعمال المنظمة ، وانتشار المحاباة فى صرف المساعدات للمحتاجين ، و انعدام التنسيق مع المؤسسات الأخري.

ولعل هذه الدراسة بصفة خاصة قد كشفت عن كثير من حقائق المعاناة التى تعاصرها هذه المؤسسات فى المنظمات الخيرية وأكدت على كثير من النقاط التى تتناولها الدراسات والبحوث التى تم الاشارة اليها قبل هذه الدراسة ، والتى تشكل في محصلتها جميعا عددا من ابعاد الاغتراب المؤسسي، ولعل أهمها انعدام التنسيق وضعف المعايير الرقابية المرتبطة برسالة وأهداف المنظمة الأمر الذى ساعد على أن تكون هذه المؤسسات فى عزلة عن منظومة العمل المهني الاجتماعي الذى تهدف اليه مؤسسات تنظيم المجتمع.

بنية المشكلة البحثية وحدودها :

كشفت بنية التحليل لمبررات المشكلة البحثية عن عديد من الأسباب للقضايا التى ساهمت فى تجسيد هذه المشكلة يمكن ايجازها فيما يلي:

1- التشوهات الهيكلية المرتبطة بتنظيمات تشريعية وقانونية لمنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الخيرية .

2- انعدام استقلالية البناء التنظيمي لهذه المؤسسات بسبب مشكلات التمويل.

3- نقص الشفافية والقصور فى المعلومات وتقنيات العمل .

4- النقل والتقليد والمحاكاة ونقص الابداع .

ولاشك إن مؤسسات المجتمع المدني جزء لا يتجزأ من المجتمع بشكل عام ومن ثم فهى لا تستطيع أن تعيش بمعزل عن الأحداث والمتغيرات المتلاحقة، وانه يجب أن يكون لها رد فعل مباشر ويجب ألا يكون رد انفعالى، ويجب على رموز هذه المؤسسات ان يتدارسوا المواقف المختلفة للوقوف على أهم اسباب النجاح وكذلك الاخفاق فى تحقيق أهداف هذ المؤسسات، وأهم الايجابيات والسلبيات، والسعي للتغيير، ومن هذا المنطلق يمكن أن تتحدد المشكلة البحثية فى التساؤلات التالية :

1- إلى أى حد تجسدت بعض أبعاد الاغتراب لدي مؤسسات المجتمع المدني من خلال البحوث والدراسات التى تناولت تحليل البناء التنظيمي لهذه المؤسسات ؟

2- الاستدلال على مدي تأثير مظاهر الاغتراب المؤسسي على الأداء الوظيفي للبناء التنظيمي لهذه المؤسسات من خلال البحوث والدراسات التى تناولها البحث فى القضايا المطروحة؟

منهج البحث :

حتمت طبيعة معالجة هذه المشكلة البحثية اللجوء للاستعانة بمنهج تحليل المضمون للدراسات والبحوث التى تناولت البناء التنظيمي لمؤسسات المجتمع المدني للكشف عن مدي وجود مظاهر الاغتراب المؤسسي لدي هذه المؤسسات.

مجالات البحث وحدوده :

تحدد مجال إجراء هذا البحث من خلال منهج تحليل المضمون للبحوث التى تناولت هذه المؤسسات واشكاليات بناءاتها التنظيمة، وذلك بالنسبة للبحوث والدراسات التى تناولت الموضوع فى الفترة الزمنية، والتى تم طرحها فى هذا البحث من خلال الدرسات التي مثلت الجهود السابقة المرتبطة بموضوع البحث.

ومن ثم فقد تحدد عدد هذه البحوث باثني عشر بحثا، تم انتقاءهم من خلال البحوث التى كانت أكثر اسهاما فى تقييم العمل المؤسسي وأهم سلبياته وأوجه القصور، التى يعاني منها، وكان هذا يمثل شرطاً أساسياً لاختيار وحدة المعاينة من هذه البحوث التى أجري عليها التحليل.

وتشكلت ركائز التحليل من خلال هذه البحوث والدراسات على أساس القضايا الرئيسية التى مثلت مبررات لطرح هذه المشكلة البحثية أساسا ويمكن اعادة صياغتها فى القضايا التالية :

أ- الاغتراب الناشئ عن التشوهات الهيكلية ذات الصلة بتنظيمات تشريعية وقانوينة لمؤسسات المجتمع المدني.

ب- الاغتراب الناشئ عن عدم استقلالية البناء التنظيمي لهذه المؤسسات بسبب مشكلات التمويل .

ج- الاغتراب الناشئ عن نقص الشفافية والقصور فى المعلومات وتقنيات العمل.

د- الاغتراب الناشئ عن النقل والتقليد والمحاكاة ونقص الابداع .

ويجب التأكيد فى هذا المجال على أن التفسير التحليلى النقدي يهدف فى الغالب إلى حل مشكلة، ويقوم على أساس الاستدلال المنطقي من خلال تحليل القضايا موضوع مشكلة البحث، ومن ثم فانه بعد أن يتم تحديد مشكلة البحث فان الخطوة الأولي تتضمن الاجابة عن السؤال التالي:

ماهي الحقائق الكامنة فى هذه المشكلة ، وقد يسأل الباحث ماذا يقول الخبراء والباحثون فى علاج هذه المشكلة، ومدي إمكان بناء استراتيجية لمواجهتها والاستفادة منها، مع ضرورة ان يراعي الباحث مدي اتساق هذه الاستراتيجية مع التحليل الذي انتهي إليه ومدي الاستفادة من مقومات هذا التحليل النقدي للقضايا موضوع التحليل، ومن المعروف أن البحوث التطبيقية ترمي أساساً إلى الوصول إلى حل مشكلة معينة حتى لو لم يصل الباحث أثناء بحثه وفي إجراء التحليل إلى حقائق جديدة [1].

وقد هدف هذه البحث من خلال التحليل النقدي للقضايا المطروحة فى البحوث والدراسات التى شكلت وحدة المعاينة لهذا البحث إلى محاولة تحديث أساليب جديدة لطريقة تنظيم المجتمع من خلال ما انتهي إليه التحليل، ومدي إمكان بناء استراتيجية مستقبلية لطريقة تنظيم المجتمع للحد من المشكلات المؤسسية التى تعاني منها مؤسسات المجتمع المدني .

1- M.Stacey .Methods of social Research ,N.y,1975, p71 , 72.

نتائج البحث:

مناقشة وتحليل القضايا موضوع البحث بالاستعانة بمنهج تحليل المضمون:

تناول البحث أربع قضايا رئيسة شكلت هذه القضايا المبررات التى دعت إليها هذه المشكلة البحثية، ويقوم تحليل المضمون لهذه القضايا من خلال اثني عشر دراسة احتوت فى مضمونها على هذه القضايا أو بعضها، والتى استطاع البحث من خلالها أن يقدم دليلا على وجود الظاهرة موضوع البحث، والتى تمثل الاغتراب المؤسسي، وذلك بالرجوع إلي الدراسات والبحوث التى تناولت بعض مؤسسات المجتمع المدنى وخصائص وأساليب المعاناة التى تعيشها هذه المؤسسات، حيث أدي ذلك فى النهاية إلى تجسيد ما أطلق عليه هذا البحث من اصطلاح" الاغتراب المؤسسي" وانحصر التحليل فى القضايا الأربع الرئيسة والتى تم تفنيدها من خلال (12) دراسة، ويأخذ البحث فى منهج هذا التحليل بأسلوب التحليل النقدي لما تم طرحه من قضايا ودراسات للاستدال على مشكلة البحث الحالية، وذلك بغية البحث عن أساليب جديدة لطريقة تنظيم المجتمع وبخاصة المشاركة المجتمعية فى معالجة مشكلة الاغتراب المؤسسي لتحقيق تفاعل مهني حقيقى بمؤسسات المجتمع المدني وبخاصة تملك المؤسسات غير الهادفه للربح، وبناء مقترحات تشكل استراتيجية مستقبلية لهذه المؤسسات.

أولاً: قضية الاعتراب الناشئ عن التشوهات الهيكلية المرتبطة بتنظيمات تشريعية:

تأسست بعض مؤسسات المجتمع المدنى، وفقا لمبادئ خاصة بخدمة مجتمعاتها المحلية لتقدم خدمات خيرية، غير أن بعض القيود القانونية والتشريعية حالت دون تحقيق هذه المؤسسات لأهدافها والمشكلة الكبرى أن بعض هذه المؤسسات تحايلت على هذه القوانين والتشريعات بتغيير مسميات مؤسساتها هرباً من الوقوع تحت القيود القانونية، مما أدي بها إلي حدوث تشوهات فى هياكلها المؤسسية، وأصبحت تعمل فى حالة من الاغتراب المؤسسي مما حال بينها وبين الشراكة مع المؤسسات الأخري العاملة بالمجتمع، واتسمت العلاقة بين المؤسسات بانعدام الشراكة (وفقاً لنظرية التنظيم الشبكي)، وعدم القدرة على الأخذ بنموذج التشبيك، وكذلك نموذج المدافعة كأحد الأساليب المنهجية فى طريقة تنظيم المجتمع لتحقيق الشراكة الحقيقية، وقد ساعد ذلك على ضعف التفاعل المهني داخل المؤسسة بسبب هذا الاغتراب المؤسسي، وحالة العزلة بين المؤسسات الخاصة بالمجتمع المدني، والتى قد تعمل من خلال ميدان واحد من ميادين العمل الخيري فى المجال العام.

وقد تم الاشارة إلى أن هذه الشراكة المنعدمة أفضت إلي عزلة، وكان ذلك في البحث المعنون" التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع لتفعيل الشراكة بين الجمعيات الأهلية والمدارس للمساهمة فى تحقيق جودة التعليم"، وهي الدراسة الأولي التى رجع إليها هذا البحث من خلال الجهود السابقة فى مجال موضوع هذا البحث، كما أشارت أيضا الدراسة الثانية ضمن هذه الجهود إلي عدم التكامل وانعدام الشراكة بين مؤسسات المجتمع المدني، وكانت هذه الدراسة بعنوان "الشراكة بين التنظيمات النقابية وأثرها في تحقيق تكامل خدمات الرعاية الاجتماعية "، وكانت المشكلة الأساسية لهذه الدراسة تنحصر في أن التنسيق والشراكة بين التنظيمات النقابية تعاني من حالة الانفصام، وانعكس ذلك على انعدام التكامل الخاص بخدمات الرعاية الاجتماعية.

وكانت الدراسة الثالثة في هذه الجهود التى رجع إليها البحث بعنوان " تقييم جهود الشراكة بين الجهات الحكومية والمجتمع المدني فى مساندة الأسر الفقيرة لمواجهة أزمة الخبز"، وفي الدراسة تم التأكيد على أن جهود الشراكة بين الجهات الحكومية والمجتمع المدني لا تصل إلى المستوى الذي يساعد على تحقيق مساندة حقيقية للأسر الفقيرة فى مواجهة أزمة الخبز التى كانت تجربها الدراسة، وأشارت الدراسة إلي تدني مستوى هذه الجهود أو انعدامها بدليل استمرار الأزمة لدي هذه الأسر.

ولعل هذا التحليل يمضى فى اتجاه واحد هو حالة الانفصام التى تعانيها مؤسسات المجتمع المدني، والذى أدي بها إلى تجسيد ظاهرة الاغتراب المؤسسي، والذي يسير فى حلقات سببية متصلة أولها المخاوف من القيود القانونية والتشريعية والهروب منها بأساليب وطرق متنوعة مما يساعد على ظهور تشوهات هيكلية فى هذه المؤسسات أدي بها إلي بروز ظاهرة الاغتراب المؤسسي للمؤسسات العاملة فى المجتمع المدني وبخاصة فى مؤسسات العمل الخيري.

ثانياً: قضية الاغتراب الناشئ عن عدم استقلالية البناء التنظيمى للمؤسسات بسبب مشكلات التمويل.

لقد ساهمت مشكلة التمويل كأحد المشكلات التى تواجه مؤسسات المجتمع المدني، في انعدام الاستقلالية المؤسسية لبعض منظمات المجتمع المدني، وتعد مشكلة التمويل من أعقد المشكلات التى واجهت استقلالية هذه المؤسسات، حيث لم تتمكن هذه المؤسسات من تحقيق استقلال إداري ومؤسسي أدي بها إلي حالة من الاغتراب هذا الاغتراب الذى اتخذ أبعاداً وأشكالاً مختلفة بحسب واقع كل مؤسسة وأهدافها، وقد سبقت الاشارة إلي أبعاد مظاهر اشكاليات التمويل حين عرض قضية اشكاليات التمويل كأحد المبررات المنهجية للدخول إلي مشكلة البحث، وهي الخاصة باغتراب المؤسسي.

غير أن التحليل النقدي يمضي فى هذه القضية من خلال الجهود السابقة من بحوث ودراسات تم الرجوع إليها فى هذا الشأن، والتى أكدت معظمها من خلال دراسات وبحوث امبريقية أن اشكالية التمويل من أعظم المشكلات التى نالت من الاستقلال المؤسسي لمؤسسات المجتمع المدني وبخاصة العاملة فى مجال العمل الخيري، ونورد هذا التحليل النقدي لهذه القضية كما يأتي، حيث أشارت الجهود السابقة الخاصة بهذا البحث من خلال الدراسة التاسعة من هذه الدراسات الخاصة بالجهود السابقة الخاصة بهذا البحث من خلال الدراسة التاسعة من هذه الدراسات الخاصة بالجهود السابقة في هذا الشأن، حيث جاءت هذه الدراسة بعنوان "تمويل البحث الخاص بالمجتمع المدني من منظور كوني عالمي لاصلاح النزاعات، (الانحيازات، وعدم التناسق، والتفرغ)، حيث يرى هذا البحث أن الضعف الخاص بمنظمات المجتمع المدني، يرجع إلى قصور فى الامكانيات والتسهيلات اللازمة للبحث الخاص بهذه المنظمات، وكذلك عدم توافر التمويل اللازم لامكانيات هذه المنظمات والبحوث العلمية الخاصة بها، مما حدا بهذه المنظات إلى اللجوء للاستعانة بجهات خارجية لدعم التمويل، وذلك مع المخاطر الخاصة بهذه المصادر للتمويل، وقيام الدول التى ترعي هذه المؤسسات بوضع ضوابط تشريعية وقانونية لتقنيين عمليات التمويل لحماية مؤسساتها من الاختراق، وعمليات الاختلاف في الرؤي بين الشرق والغرب، مما أدي إلى أن تعيش هذه المؤسسات حالة من الاضطراب بسبب مشكلات التمويل،

والتى ساهمت فى النهاية إلي حدوث حالة من العزلة لهذه المؤسسات أدت إلي توقفها عن أعمالها فى كثير من الاحيان بسبب هذه العزلة التى مثلت مظهراً هاماً من مظاهر الاغتراب المؤسسي.

ثالثاً: قضية الاغتراب الناشئ عن نقص المعلومات والشفافية وتقنيات العمل:

لقد أثار البحث هذه القضية باعتبارها ممثلة لأحد مبررات المشكلة البحثية، والتى تمثل محوراً هاماً من محاور عمل المؤسسات الخاصة بالمجتمع المدنى، حيث تعد قضية المعلومات من أهم القضايا التى تواجه منظمات المجتمع وتحدد مساراتها، كما تحدد مناط قدرتها وكفاءتها فبمقدار قدرتها على النفاذ إلى مصادر المعلومات وكفاءتها وقدرتها على تدفيقها تكون قدرتها على التحليل والتقدير وبناء الاستراتيجيات، وبالتالى قدرتها على التدخل الفعال من خلال عمل مهني مدعم بالمعلومات والبيانات يستطيع التفاعل، تفاعلاً مهنياً جاداً لاحداث النجاح المؤسسي، غير أن مشكلة نقص المعلومات، قد ترجع إلي احتكار المعلومات على المستوي القومي، بسبب الرغبة فى الحفاظ على ضابط الأمن القومي، بيد أن ثمة معلومات قد لا تمس الأمن القومي، وبالرغم من ذلك لايتاح نشرها والاستفادة منها مما يؤدي إلي نقصان الشفافية، بل وانعدامها أحياناً مما يؤثر تأثيراً مباشراً على تقنيات العمل المهني بالمؤسسة.

ومن خلال التحليل النقدي لهذه القضية نلاحظ أن الدراسة الحادية عشر ضمن الجهود السابقة، لهذا البحث قد أشارت إلي هذه الاشكالية، وذلك تحت عنوان تصميم نظم تكنولوجيا المعلومات للمؤسسات غير الحكومية قضايا واتجاهات.

وقد أكدت هذه الدراسة أن نظم تكنولوجيا المعلومات لدي المؤسسات غير الحكومية لاتزال بعيدة عن العمل التنظيمي بهذه المؤسسات، وقد أكدت هذه الدراسة على أن انعدام التصميمات التكنولوجية للمعلومات بالمؤسسات غير الحكومية، وكذلك تشوه البنية التنظيمية والمستوي المهني للعاملين أدي إلى التخبط وعدم الدقة فى صناعة القرار، مما يشير إلي أن العمل المؤسسي يتميز بدرجة من درجات الاغتراب، الذى يحول دون أدائها الوظيفي، الذى يهدف إلى تفاعل مهني يؤدي إلى تحقيق أهداف المؤسسة.

ومن ثم فإنه من خلال هذا التحليل يتضح أن نقص المعلومات بالمؤسسات الخاصة بالمجتمع المدني يؤدي إلى ضعف الشفافية وانعدامها، وفقدان تقنيات العمل المهني الذي يؤدي إلى تحقيق أغراض المؤسسة وأهدافها، وتعيش المؤسسة حالة من الاغتراب المؤسسي للأسباب السابق تناولها، مما يحتم أن يأخذ منهج طريقة تنظيم المجتمع سبيله فى تدعيم شبكات المعلومات لهذه المؤسسات حتى تتحقق الشراكة الكاملة ويتحقق نوعان من أنواع الشفافية في الأعمال الخاصة بمؤسسات المجتمع المدني، وبخاصة المؤسسات الخيرية .

رابعاً: قضية الاغتراب الناشئ عن نقص الابداع والاكتفاء بالنقل والمحاكاة .

شكلت هذه القضية مبرراً أساسياً من المبررات التى بنيت عليها المشكلة البحثية الحالية، وتحددت هذه القضية فى أن مؤسسات المجتمع المدني قد لا تراعى التنوع والاختلاف فى حاجات مجتمعاتها المحلية، وهذا التنوع والاختلاف يفرض أن المؤسسة يجب أن تتمتع بالقدرة على الابتكار والابداع فى مواجة حاجات مجتمعها المحلي، الذى تقوم على خدمته ورعايته، وذلك بحسب طبيعة وخصائص هذه الحاجات التى تميز مجتمعاً محليا عن آخر، غير أن هذا التميز لكل مؤسسة يكاد يكون مفقوداً ؛ لأن السائد بالنسبة لهذه المؤسسات أنها تحاول أن تتشابه فيما تقدمه من خدمات لمجتمعاتها المحلية بالرغم من تنوع هذه المطالب وتفاوتها بين مجتمع وآخر،

وتكتفي المؤسسة فى الغالب بمحاكاة المؤسسات الأخرى وتقليدها فيما تقوم به، بل وتتقمص دورها أحيانا من خلال التقليد الأعمي، وذلك خوفاً من الخروج على المألوف الذى قد يعرض للمساءلة، ومن ثم يمتنع الابداع ويسود التقليد والمحاكاة، مما يضعف دور المؤسسة التنظيمي، ويجعلها منغلقة على ذاتها هذا الانغلاق، الذى يمثل حالة من حالات الاغتراب المؤسسي.

ومن خلال التحليل النقدي لإحدى الدراسات التى رجع إليها هذا البحث وهى الدراسة رقم (10) بعنوان " العلاقة بين الأعمال الخيرية من الصدقات إلى الابداع لدي المؤسسات الخيرية فى القرن الواحد والعشرين "، حيث حاولت هذه الدراسة الكشف عن العوامل التى تقف عائقاً أمام الابداع لدى المؤسسات الخيرية من الصدقات والهيئات... وغيرها من الأعمال الخيرية الغير هادفة للربح، وتري هذه الدراسة أن الجمود الفكرى الذى يشوب العمل بالمنظمات الخيرية، والذى يعد من العوامل التى تعوق العمل فى المجال الخيرى فى الوقت الذى حدثت فيه تغيرات جذرية فى المناخ السياسي والاجتماعي فى المجتمع المعاصر، وترى هذه الدراسة أن التغيرات التى لم تلتفت إليها هذه المؤسسات تتركز فى أن التحولات التى جرت فى نظام الثروة، وما صاحبها من اعتمادية على نظام اقتصاد السوق، والنمو الرأسمالي غير المسبوق، والذى أدي إلى تفاوت واختلاف حاجات المجتمعات المحلية عن بعضها البعض، والذى تبعه تقليد المؤسسات بعضها البعض دون مراعاة تفاوت هذه الحاجات للمجتمعات المحلية، مما أظهر هذه المؤسسات بمظهر الاغتراب عن الحاجات المباشرة لمجتمعاتها المحلية، وذلك بسبب نقص الابداع والقدرة على تجاوز الواقع المؤسسي، ومن ثم فقد عاشت هذه المؤسسات حالة من الاغتراب المؤسسي بسبب عدم التفاعل مع الحاجات المباشرة لمجتمعاتها المحلية والاستغراق فى النقل والمحاكاة.

ولعل هذا المطلب يحتم قضية الشراكة بين المؤسسات، حتى يمكن تجاوز تشابه الخدمات وتوحدها بالرغم من ضرورة تنوعها واختلافها بحسب تنوع حاجات مجتمعاتها واختلاف احتياجاتهم ومطالبهم .

ومن ثم فإن الابداع فى هذا المجال قد لا يتحقق؛ إلا من خلال الشراكة الحقيقية بين مؤسسات المجتمع المدني.

حتمية الشراكة ومستخلصات التحليل:

لعل مفاد التحليل لنتائج هذا البحث من خلال القضايا الأربع التي تم طرحها يفضي إلي النظر بضرورة وحتمية قضية الشراكة بين منظمات المجتمع المدني كيما تحقق أهدافها التي أنشئت من أجلها.

ولعل الحلول التى أتخذتها بعض المؤسسات من تغيير مسميات منظماتها تفادياً لبعض المبادئ التشريعية، مما أدي بها إلي حدوث تشوهات هيكلية في بناءاتها التنظيمية، كانت تعد خطأ كبيراً في حق هذه التنظيمات، وكان يمكن تجاوز هذا الخطأ من خلال تدعيم الشراكة بينها وبين مؤسسات أخري تتشابه معها أو تختلف فى خصائصها التنظيمية، غير أن تغافل هذه الشراكة، هو الذي أدي إلي هذا التشوه الهيكلي لبعض هذه المنظمات، ومن ثم فقد أظهر ذلك ضرورة وحتمية الشراكة المؤسسة حتي يمكن تجاوز ماسبق طرحه في هذا الشأن.

وأيضاً بالنسبة للاغتراب الناشئ عن عدم استقلالية بعض المؤسسات بسبب مشكلات التمويل، يمكن أيضاً تجاوزه من خلال الشراكة وتدعيمها بين هذه المؤسسات لتحقيق بعض الأهداف المشتركة، حيث إن نظرية التنظيم الشبكي تقضي بضرورة الشراكة حتي يمكن تيسير الخدمات التى تقدمها كل منظمة علي حدة، حتي لو كان ذلك من قبيل التكامل من حيث التمويل بهدف الوصول إلى الغاية النهائية، وهي تيسير الخدمات التى تقدمها المنظمة لجمهور المستهدفين فى المجتمع المحلي، والتى تهدف هذه المنظمة إلى مساعدته وتمكينه، ولعل هذا الحل يمكن فى تدعيم رأس المال الاجتماعي الذي يقع على عاتقه حماية هذه المنظمات كمنظمات خيرية غير هادفة للربح، ومن ثم يمكن التغلب على بعض اشكاليات التمويل من خلال تفعيل رأس المال الاجتماعي وتشجيعه على تحقيق التنوع فى إنجاز الخدمات لدي المنظمات المختلفة من خلال شراكة حقيقية.

ولعل أيضا قضية الاغتراب الناشئ عن نقص المعلومات والشفافية وتقنيات العمل يمكن تجاوزها من خلال شراكة حقيقته بين المنظمات، حيث أكدت بعض الجهود السابقة، لهذا البحث أن نظم تكنولوجيا المعلومات لدي المؤسسات غير الحكومية البعيدة عن العمل التنظيمي لهذه المؤسسات، وتعاني هذه المؤسسات من نقص المعلومات مما يؤدي إلي ضعف الشفافية أو انعدامها، ومن ثم فان ذلك كله يمكن تجاوزه من خلال شراكة حقيقية تسهم فى دعم المعلومات التى تساعد على تحقيق الشفافية، ويؤكد هذا البعد أيضا على حتمية الشراكة كبعد أساسي في مواجهة ظاهرة الاغتراب المؤسسي.

وتبقي القضية الرابعة المرتبطة بالاغتراب الناشئ عن نقص الابداع والاكتفاء بالنقل والمحاكاة، وتعني هذه القضية أن المؤسسة تعيش بنائها التنظيمي كنسيج وحده يقوم على مجرد محاكاة المؤسسات الأخري وتقليدها خوفاً من الابتكار والتجديد الذي قد يؤدي إلى المساءلة، وثمة فارقاً كبيراً بين مجرد المحاكاة والتقليد والتكامل، فلو أن هذه المنظمات كانت تأخذ بمبدأ التكامل الذي يعني الشراكة الحقيقية ما كانت يمكن أن تصاب بهذا الجمود والتوقف، غير أن الخوف من التجديد والابتكار هو الذى يحول دون الأخذ بمبدأ الشراكة الحقيقية، والتى تعني التكامل بين المنظمات لتطوير وتحسين خدماتها التى تقدم إلي مجتمعاتها المحلية.

والأخذ بمبدأ التكامل والتنظيم الشبكي بين المنظمات، هو الذي يفضي فى النهاية إلي الإبداع الحقيقي الذى تهدف إليه عمليات التنمية.

ومن ثم لا يمكن توظيف معايير الشفافية والمساءلة دون بناء شراكة حقيقية بين مؤسسات المجتمع المدني.

مراجع البحث:

(1)Fowler ،Alan ، Civil Society Research Funding from a Global perspective : A Global perspective :A case for Redressing Bias ،Asymmetry ، and Bifurcation ، international Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations :13(3) ،September 2002 ،pp.287-300.

(2)Transparency international : preventing corruption in Humanitarian Operations ، Feb2010 ،p41.

[3]- رشاد أحمد عبد اللطيف : تنمية المنظمات الاجتماعية مدخل مهني لطريقة تنظيم المجتمع ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الاسكندرية، 2010، ص 342.

4-رشاد أحمد عبد اللطيف : تنظيم المجتمع وقضايا التعولم، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الاسكندرية، 2007، ص 283.

[5]- ----------، نماذج ومهارات طريقة تنظيم المجتمع فى الخدمة الاجتماعية، مدخل متكامل، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث ، 1999، ص ص 143، 144.

[6]- نبيل محمد صادق وآخرون : تنظيم المجتمع نظريات ومهارات وممارسات، القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، 2001، ص ص 5، 6.

7- حنان سالم : ثقافة الفساد فى مصر ، دراسة مقارنة للدول النامية ، القاهرة، دار المحروسة، 2003م.

[8]- Denise ،T.c : the concept of alienation some critical notice in ، Alienation concept ، term and meanings ، N ،Y ،seminor ،press ، 1973.p144.

[9]- Seeman : On the Meaning of Alienation ،American sociological review ، vol24 ، n2 ، dec ،1959 ، p 788.

[10]-Colman ، JBroe n.w :Abnormal peychology and modern life ، new York ، scett fore sman ،co ،1972 ،p155.

[11]- نرمين ابراهيم حلمي : التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع لتفعيل الشراكة بين الجمعيات الأهلية والمدارس للمساهمة فى تحقيق جودة التعليم ، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان، 2008.

[12]- محمد أحمد صادق : الشراكة بين التنظيمات النقابية وأثرها فى تحقيق تكامل خدمات الرعاية الاجتماعية، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع، كلية التربية، جامعة الأزهر، القاهرة، 2010.

[13]- سحر فتحي مبروك : تقييم جهود الشراكة بين الجهات الحكومية والمجتمع المدني فى مساندة الأسر الفقيرة لمواجهة أزمة الخبز، بحث منشور فى مجلة دراسات فى الخدمة

الاجتماعية والعلوم الانسانية، العدد السابع والعشرين ، كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان ، 2009.

[14]- وفاء يسري ابراهيم : اسهامات الجمعيات الأهلية فى مواجهة الازمات والمشكلات الغذائية لتحقيق الأمن الغذائي، بحث منشور فى مجلة دراسات الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، كلية الخدمة جامعة حلوان.

[15]- نيفين محمد توفيق : احتياجات جمعيات حماية المستهلك لبناء قدراتها المؤسسية ، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية ، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان ، العدد السادس والعشرون ، 2009.

16-عبير على العناني : المعوقات التى تواجه الجمعيات الأهلية فى تحقيق الشراكة المجتمعية فى مجال التعليم، بحث منشور فى مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، العدد التاسع والعشرون، ج3، 2010.

[17]- محمد على ابراهيم : الشراكة بين المدارس ومنظمات المجتمع المدني فى مواجهة ظاهرة العنف المدرسي، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 2011.

[18]- Joachim Jutte M. Agenda setting ، the UN ،and NGOS: Gender violence and reproductive rights ، Georgetown University press ، 2007 ،Reviewed by: Busby ،J. ،Review of international Organizations: 2(4).2007 ،pp.399-401.

19- Fowler ،Alan ، civil society Research Funding from a Global perspective : A case for redressing Bias ، Asymmetry ، and Bifurcation ، international Journal of Voluntary and nonprofit Organizations: 13 (3) ،September 2002 ،pp.287- 300 .[1]

20- Anheier ، Helmut K. and leat ،Diana ، From charity to creativity :philanthropic foundations in the 21st century ، near stroud UK ، 2002 ،Reviewed by ، Uluorta ، Hasmet ، in international Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations : 14(3) ،September 2003 ،pp.359- 362.

21- Saeed ،Saqib ،et .al. ،Designing it systems for NGOS: Issues and Directions ، in LyTRAS ،M.D. ،et al .(Eds) : Wsks 2008 ،ccis 19 ، springer – Veriag Berlin Heidelberg ، 2008 ،p.562.

22- محمد ناجي بن عطية : البناء المؤسسي فى المنظمات الخيرية ، الواقع وآفاق التطوير دراسة ميدانية، اليمن ، 2006.

23- M.Stacey .Methods of social Research ،N.y ،1975 ،p71 ، 72.

المراجع العربية مترجمة:

Rashad Ahmed Abdel Latif: *The development of social organizations ، a professional approach to the way of organizing society* ،Dar Al-Wafaa for Donia Printing and Publishing ،Alexandria ، 2010 ،pg. 342.

Rashad Ahmed Abdel Latif: S*ociety Organization and Globalization Issues* ،Dar Al-Wafaa for the world of printing and publishing ، Alexandria ،2007 ،p. 283.

Rashad Ahmed Abdel Latif: *Models and Skills of Community Organization in Social Work ،an integrated approach* ، Alexandria ،Modern University Office ،1999 ،p. 143 ،144.

Nabil Muhammad Sadiq and others: *Community organization theories ،skills and practices* ،Cairo ،Faculty of Social Work ، Helwan University ،2001 ،pp. 5 ،6.

Hanan Salem: The Culture of Corruption in Egypt ،*A Comparative Study for Developing Countries* ،Cairo ،Dar Al-Mahrousa ، 2003.

Nermin Ibrahim Helmy: Professional intervention in the way of organizing society to activate the partnership between NGOs and schools to contribute to achieving quality education ،*Ph.D. thesis ،unpublished ،Faculty of Social Work ،Helwan University* ،2008.

Muhammad Ahmed Sadiq: Partnership between trade union organizations and its impact on achieving the integration of social welfare services ،*unpublished Ph.D. thesis ،Department of Social Work and Community Development ،Faculty of Education ،Al-Azhar University* ،Cairo ،2010.

Sahar Fathi Mabrouk: Evaluating the partnership efforts between government agencies and civil society in supporting poor families to confront the bread crisis ،research published in the *Journal of Studies in Social Work and Human Sciences* ،Issue 27 ،Faculty of Social Work ،Helwan University ،2009.

Wafaa Yousry Ibrahim: The contributions of NGOs in facing food crises and problems to achieve food security ،research published in the *Journal of Social Work Studies and Human Sciences* ،Faculty of Service ،Helwan University.

Nevin Mohamed Tawfiq: The needs of consumer protection associations to build their institutional capacities ،*Locality of Studies in Social Work and Human Sciences* ،Faculty of Social Work ،Helwan University ،No. 26 ،2009.

Abeer Ali Al-Anani: Obstacles facing NGOs in achieving community partnership in the field of education ،research published in the *Journal of Studies in Social Work and Human Sciences* ، Faculty of Social Work ،Helwan University ،Issue 29 ،Volume 3 ،2010.

Mohamed Ali Ibrahim: Partnership between schools and civil society organizations in confronting the phenomenon of school violence ،*unpublished MA thesis* ،*Faculty of Social Work* ، *Helwan University* ،2011.

Muhammad Naji bin Attia: *Institutional building in charitable organizations* ،*reality and prospects for development* ،a field study ،Yemen ،2006.